

الجيش الإسرائيلي يمعن في تدمير الأدلة الجنائية في غزة

قرار محكمة العدل الدولية (26 كانون الثاني 2024):

على «دولة إسرائيل» ان تتخذ تدابير فعالة لمنع إتلاف الأدلة المتعلقة بالادعاءات، وضمان الحفاظ عليها



أدلة المقذوفات

- الرصاص والقذائف وبقايا البارود
- لتحديد نوع السلاح والأخيرة المستخدمة



الأدلة الأثر

- الآليات، والتربة، والجسيمات المجهرية الأخرى
- لربط جيش الاحتلال بمسرح جريمة وإعادة بناء وقائع جريمة



الأدلة البيولوجية

- الجنث والحمض النووي والدم والشعر
- وسوائل الجسم الأخرى
- لتحديد الضحايا وسبب وطريقة الوفاة



الأدلة الوثائقية

- الرسائل واليوميات والسجلات العسكرية والوثائق الحكومية.
- تكشف عن خطط الحرب واستراتيجيات دولة الاحتلال في استهداف المستشفيات والمدارس وغيرها من المنشآت الانسانية



الأدلة الرقمية

- صور الأقمار الاصطناعية ورسائل البريد الإلكتروني والرسائل النصية والمحادثات على وسائل التواصل الاجتماعي والصور ومقاطع الفيديو.
- تكشف عن اتصالات سرية أو أوامر عسكرية أو جرائم حرب مؤنقة



الأدلة البيئية

- تحليل التربة والنباتات والمياه
- للكشف عن أدلة على استخدام أسلحة كيميائية أو بيولوجية



أدلة سرقة الأعضاء

- تشديد الإجراءات الخاصة بتسليم الجنامين
- اشتراط الدفن الفوري لمنع ذوي الشهيد أو السلطات الفلسطينية من تشريحها للتحقيق في قضية سرقة الأعضاء.
- تعهد الاحتلال الإفراج عن جثث الشهداء وهي متجمدة بدرجة قد تصل إلى -40



شهادات الشهود

- توفير رواية مباشرة للأحداث والكشف عن تفاصيل قد لا تظهر في الأدلة المادية الأخرى.
- دعم الأدلة الأخرى مثل الصور أو السجلات، وبناء قضية أقوى ضد دولة الاحتلال.
- مدنيون، عمال إغاثة وصحافيون، أسرى حرب



أدلة النهب والاستيلاء

- الاموال والذهب المسروق من المدنيين والمنازل والمحلات التجارية والنوك ومراكز الصيرفة
- النهب الثقافي عبر تدمير أبرز المعالم التاريخية والأثرية والمساجد والكنائس

التدمير الشامل للقطاع

70000 <

إبادة عائلات
بأكملها

طن من المتفجرات

الترهيب والتعذيب

10

اعتقال
من الصحفيين

269

اعتقال
الكوادر الصحية

اغتيال عيون وأذان العدالة

133

صحفيا

31000 <

مدني

48

شخصا من

364

كادرا صحفيا

الطواقم الإغائية

تدمير السجل المدني واستهداف

المنشآت الحكومية التي تؤمن الإبادة الجماعية

اعتقال المدنيين وتعذيبهم

وإمتهان كرامتهم